

ظاهرة الفقر في الجزائر واستراتيجيات القضاء عليها

أ. بولعباس مختار
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة تيارت

ملخص

يهدف هذا البحث إلى توضيح المفاهيم النظرية لظاهرة الفقر من جهة، وإبراز أهم مراحل تطور هذه الظاهرة في الجزائر، والوقوف عند أهم الاستراتيجيات والبرامج التي انتهجتها الجزائر في مسعاها لتخفيض مستوى الفقر، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات منها، أن إن الأرقام الرسمية المعلن عنها فيما يخص نسب الفقر في الجزائر لا تحاكي أبدا الواقع المعيش، وأن البرامج المتبعة لم تؤت أكلها على أتم وجه، وقد عانت من ضعف التنسيق بينها، وأنه على الرغم من ضخامة الأموال المرصودة لهذه البرامج إلا أنها لم تعالج جوهر الظاهرة ألا وهي الأسباب الحقيقية لها، بل اكتفت بحلول آنية لآثارها وعلى المدى القصير فقط، وقد أوصت الدراسة باستحداث جهاز يقوم على دراسة ومتابعة وقياس هذه الظاهرة، والذي من شأنه أن يساهم بوضع حلول دقيقة وفعالة وعلى المدى البعيد.

Abstract

This humble research aims at giving both clarifying the theoretical identifications of the process of poverty from one side and showing the different steps of its evolution in Algeria, standing at the most important strategies and programs that it has taken or followed to reduce its level from another. The study has sorted out with some conclusions and pointed out some advisable measures as : the declared standard numbers concerning the level of poverty in Algeria do not comply with the living reality of the society (they are not compatible) and the followed strategies and programs didn't give the expected results in a good and correct way. These strategies and programs didn't have any cohesion among them . And despite the huge sums of money concerned with them , they didn't treat its real and principal roots . they have only given momentaneous solutions to its effects and consequences in a short run.

The study advises at implementing or creating a body whose mission is to study, follow and measure this process (poverty) and that contributes in putting precised, exact and efficient solutions for the issue (problem) at a longer run.

مقدمة

حظيت ظاهرة الفقر خاصة خلال العقدين الماضيين باهتمام كبير على الصعيد المحلي والدولي على حد سواء، لأنها أصبحت تُهك المجتمعات، وتهدد استقرارها، وأثرت اقتصاديا واجتماعيا على كل دول العالم، ولأنه نتاج للسياسات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لهذه الدول، أصبحت تتجه في وضع حلول واستراتيجيات لمحاربتها والقضاء عليه، ولعل من ابرز هذه الحلول هو بما سمي " بأهداف الألفية للتنمية" أين صادقت في عام 2000 حوالي 193 دولة عضو في الأمم المتحدة على ثمانية أهداف جوهرية تركز في مجملها على تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015، ولقد انخرطت الجزائر في هذه الأهداف، وحاولت تكييف السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع الواقع المعاش من أجل التخفيض في نسبة الفقر، حيث نجحت إلى حد بعيد في تحقيق النتائج المرجوة غير أنها لم تقضي على المشكلة نهائيا، وسنركز في هذا البحث على أهم البرامج والسياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية في محاولتها للحد من ظاهرة الفقر.

1- مفهوم الفقر

الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية معروفة عالميا وموجودة في جميع المجتمعات البشرية، متفاوتة في طبيعتها وحجمها والفئات الاجتماعية المتضررة منها، ولها امتدادا تاريخيا لازم المجتمعات البشرية القديمة⁽¹⁾. وعليه فقد تعددت تعريفات الفقر من زمن لآخر ومن مكان لآخر، واختلفت على حسب المعايير المستعملة المادية وغير المادية.

ومن التعاريف المتعارف عليها نورد مايلي:

- الفقر هو حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي، والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والإعاقة والبطالة، والكوارث والأزمات⁽²⁾

- عرف البنك الدولي الفقر على انه " الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية، والغذاء والتعليم والملبس، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"

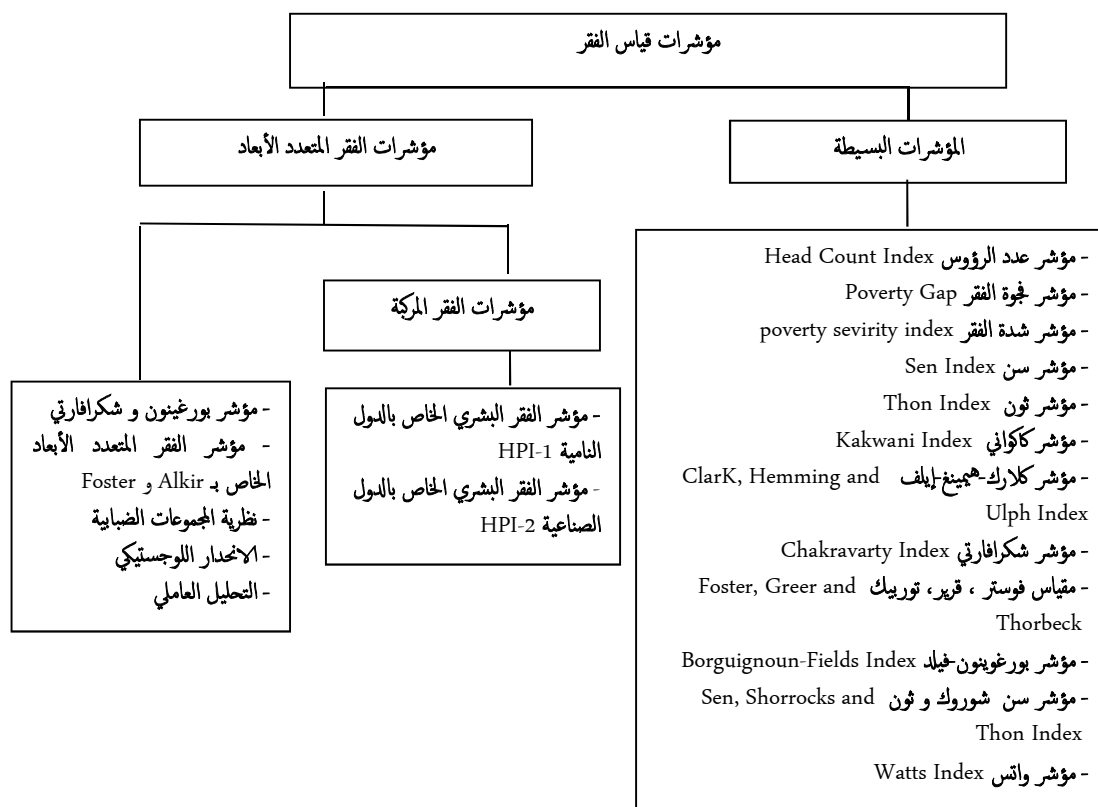
- وعلى المستوى العام كثيرا ما يكون الفقر ناتجا عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو البطالة المنتشرة، والأفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل لأي سبب كان، غالبا ما يكونون فقراء⁽³⁾

- وقدم البنك الدولي مفهومين جديدين للفقر، الأول هو الشعور بالضعف وسهولة التأثر وهو ما يعطي أهمية تفسيرية للفقر، ليس لمجرد كونه حالة، بل بأنه مرتبط بشعور إنساني يتمثل بالضعف، وثانيا هو ما يعرف بالاستبعاد الاجتماعي، والإتكالية والعزلة من خلال نقص الروابط الاجتماعية للعائلة والمجتمع لاسيما ذلك الذي ينتسب إليه الفرد⁽⁴⁾

2- مقاييس الفقر

من اجل تحديد ماهية المشكلة وإبراز أهم محدداتها وجب قياس الظاهرة قياسا دقيقا ، وقد اختلفت طرق قياس الفقر حسب الأهداف المرجوة من حسابه، ومن خلال ذلك نحدد ثلاثة معايير أساسية لقياس الفقر، المعيار الأول هو المعيار المادي والذي يركز في حسابه على الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، المعيار الثاني هو المعيار غير المادي الذي يركز على محددات الرفاه غير الاقتصادية كالصحة والتعليم والمشاركة والتمكين...إلخ، أما المعيار الأخير فهو معيار حول الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة، وعليه نستطيع تقسيم مؤشرات قياس الفقر إلى مقاييس بسيطة، ومقاييس الفقر المتعدد، ومقاييس الفقر المركبة، وذلك وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (1): المؤشرات الرئيسية لقياس الفقر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر

3- تطور الفقر في الجزائر

ان أكبر مشكل مطروح في الجزائر هو عدم اعتماد آلية واضحة لقياس الفقر وعدم تحيينها فأخر دراسة ميدانية لتقدير الفقر كانت عام 2005 وبعدها تضاربت الأرقام الرسمية حول نسبة الفقر في الجزائر، وسنحاول في هذا الفرع التطرق إلى أهم التقديرات الرسمية التي قامت بها الجزائر .

الجدول رقم(1): تطور نسبة الفقر في الجزائر (1988-2005)

2005	2000	1995	1988	خط الفقر	مؤشر الفقر
0.6	0.8	/	1.9	1 دولار	نسبة الفقر (%)
2.7	3.1	5.7	3.6	خط الفقر الغذائي	
5.7	12.1	14.1	8.1	خط الفقر الكلي	

source :Rapport LSMS CENEAP mai 2006 p 171

نلاحظ من الجدول أن نسبة الفقر سنة 1988 سجلت حوالي 8.1٪ ن وهي المرحلة التي بدأت فيها الجزائر توجه اقتصادي جديد والذي اعتمد على الاشتحاح على السوق العالمي، ليرتفع سنة 1995 إلى حوالي 14.1٪ ن وهي الفترة التي شهدت عملية التصحيح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي من أجل الإصلاح الاقتصادي ، والتي انجر عنها عدة مشاكل منه أهمها الارتفاع الكبير في نسبة البطالة من جراء تسريح العمال وخصوصة الشركات العمومية، إضافة الى الزروح الكبير لسكان الريف نحو المدن بسبب المشاكل الأمنية

التي عرفت البلاد في تلك الحقبة، ثم عرفت نسبة الفقر انخفاضا بسيطا سنة 2000 لتسجل حوالي 12.1٪، لكن في سنة 2005 وهي آخر دراسة رسمية قامت بها الجزائر إلى يومنا هذا سجلت نسبة الفقر انخفاضا محسوسا مقارنة بالسنوات السابقة حوالي 5.7٪، وذلك راجع إلى التحسن النسبي في الحالة الأمنية للبلاد واعتمادها على عدة إصلاحات اقتصادية والتي سميت بالإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى إتباع إستراتيجية وطنية للتخفيض من نسبة الفقر.

كما نلاحظ أن نسبة الفقر الغذائي لم تعرف تغيرات كبيرة، فقد كانت تتراوح ما بين 3.6٪ و 5.7٪ في السنوات من 1988 إلى غاية 1995 ثم شهدت تحسنا طفيفا ما بين 2000 و 2005 حيث سجلت قima تتراوح بين 3.1٪ و 2.7٪ خلال هذه المرحلة. أما باستعمال خط الفقر الدولي فنلاحظ أن نسبته كانت تقدر بـ 1.9٪ سنة 1988 لتتخفص سنة 2000 إلى حوالي النصف أين سجلت حوالي 0.8٪، ثم إلى 0.6٪ سنة 2005.

ثم بعد سنة 2005 لم نسجل أي دراسة فعلية لتقدير نسبة الفقر في الجزائر وكل القيم التي صرحت بها الهيئات الرسمية في الجزائر هي قيم تقديرية فقط، والتي عرفت اختلافات جوهرية في نسبة الفقر بين هذه الجهات الرسمية، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور نسبة الفقر في الجزائر (2008-2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الفقر (٪)	11.1	9.80	6.20	5.55	5.20	5.03

المصدر: قودقور ين حاج، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص 19.

يظهر لنا من الجدول وحسب الأرقام المصرح بها من الهيئات الرسمية بأن الفقر ارتفع سنة 2008 بحوالي 11.1٪ مقارنة بسنة 2005 أين كان يقدر بـ 5.7٪، ليعود ويسجل إنخفاضا إلى حوالي 6.20٪ سنة 2010، وحوالي 5.55٪ سنة 2011 وذلك راجع إلى الطفرة المالية التي أصبحت تعيشها الجزائر والتي انعكست على القدرة الشرائية للمواطنين، أين ارتفعت الأجور، وكثفت الحكومة مساعداتها إلى الشباب البطال والأسر المعوزة، لتواصل نسبة الفقر في الانخفاض إلى غاية 2013 أين قدرت نسبة الفقر بـ 5.03٪. غير أن عدة جمعات أخرى أعطت أرقام مختلفة عن تلك الأرقام الرسمية، فقد قدر البنك الدولي نسبة الفقر سنة 2006 بـ 23٪، كما قدرت اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان نسبة الفقر سنة 2015 بـ 25٪. والتي تطرح أكثر من علامة استفهام عن التقديرات المعلن عنها من قبل الأجهزة الرسمية للحكومة الجزائرية.

4- تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر

إن المعايير الجديدة التي أصبحت تستعمل بشكل كبير في قياس الفقر أصبحت تركز على مؤشرات التنمية البشرية لإعطاء صورة أوضح عن مستوى الفقر الذي يعاني منه السكان والمتمثلة في عد جوانب كالصحة والتعليم، والمستوى المعيشي، وتصدر تقارير سنوية عن الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ترتب فيها الدول على هذا الأساس، وفيما يلي تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائر على حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1990-2014)

السنة	1990	2000	2005	2008	2010	2012	2013	2014
نسبة المؤشر٪	0.576	0.634	0.675	0.695	0.709	0.713	0.717	0.736

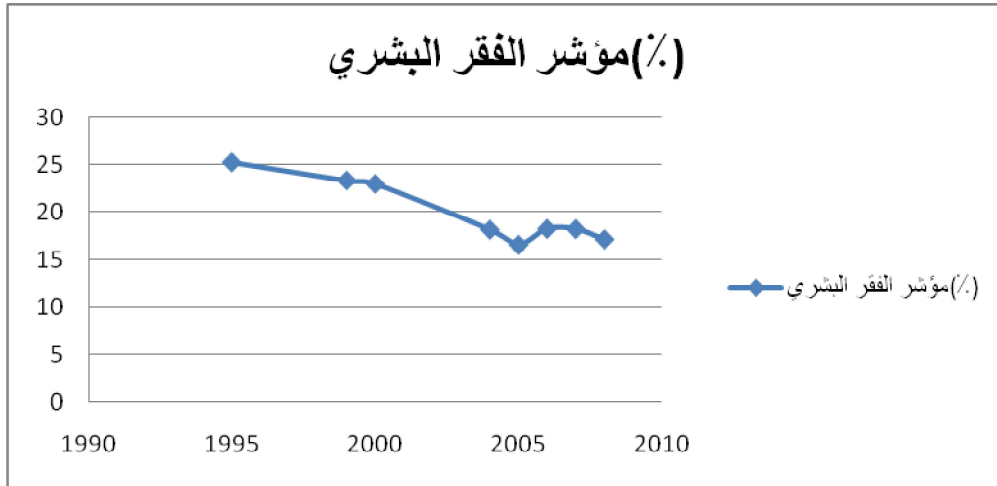
المصدر: تقرير التنمية البشرية PNUD لسنة 2013 و 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم المؤشر ارتفعت منذ 1990 بأرقام متقاربة إلى غاية 2008 وذلك بقيم تتراوح بين 0.576 و 0.695. وذلك لتطور مؤشرات التعليم والصحة والمستوى المعيشي ككل نظرا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اتبته الدولة، ثم مع بداية ارتفاع البترول ابتداءً من سنة 2008 سجلت نسب المؤشر ارتفاعا بقيم متقاربة ليصل سنة 2014 إلى 0.736٪ وذلك نظرا لما تليه

الحكومة من اهتمام بالمؤشرات الداخلة في تكوينه، وعلى الرغم من ذلك فالجزائر تحتل المرتبة 93 في ترتيب 188 دولة حسب مؤشر التنمية البشرية.

وهناك أيضا مؤشر الفقر البشري الذي يهتم بالحرمان، وسوف نستعرض في الجدول التالي قيم لمؤشر الفقر البشري للدول النامية (HPI-1)، وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر (1995-2008)



المصدر: تقرير التنمية البشرية في الجزائر CNES 2008.

نلاحظ أن مؤشر الفقر البشري عرف انخفاضا محسوسا ابتداءً من سنة 2005 ليسجل نسبة 16.6٪ أي أن هناك تحسن في عدم الحرمان من مؤشرات التنمية البشرية، ثم عرف صعودا طفيفا في سنتي 2006 و 2007 ليعود وينخفض سنة 2008.

5- انعكاسات الفقر في المجتمع الجزائري

إن انعكاسات ومظاهر الفقر تعطينا صورة أوضح عن مدى انتشار وتجذر هذه الظاهرة في الجزائر ولعل من أبرز مظاهر الفقر مايلي:

5-1- الهجرة السرية: تعاني الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة من ظاهرة الهجرة السرية والتي تعرف باسم "الحرق"، وقد أكدت الدراسات بأن السبب الرئيس للهجرة هي عدم توفر مناصب الشغل والفقر الذي يعيشه أغلب الحارقة، ولقد احتلت الجزائر المرتبة العاشرة من بين الدول التي يحاول مواطنوها الهجرة بطريقة غير شرعية نحو أوروبا، وحسب تقرير وكالة "تحليل المخاطر" لسنة 2015، فإنه تم إحصاء 10 آلاف جزائري "يحرقون" سنويا، وأكدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن سلطات الهجرة عبر مختلف الدول الأوروبية أصدرت نحو 3217 قرار بالطرد في حق المهاجرين الجزائريين⁽⁵⁾.

5-2- انتشار الجريمة: استفحلت ظاهرة الجريمة في الجزائر بدرجة مخيفة، فلقد كشفت الإحصائيات التي قدمها ممثلوا الأمن. أن الجزائر سجلت ما مجموعه 207 ألف جريمة بمختلف أنواعها خلال الأشهر التسعة الماضية لسنة 2014، وهو ما يعادل 700 جريمة يوميا⁽⁶⁾. وللفقر الدور الكبير في هذه الظاهرة.

5-3- انتشار البيوت القصدية: إن البيوت القصدية من المظاهر الشائعة في العالم ككل على ارتفاع ظاهرة الفقر، وتتميز هذه الأحياء بانتشار كبير للفقر فيها نظرا لانعدام أبسط شروط الحياة، كالصرف الصحي، والمياه الصالحة، وشبكة الكهرباء، وانتشار البطالة في أغلب فئات سكانها، كما تتميز بانتشار عدة مظاهر سلبية كالهجرة السرية والجريمة.

5-4- الأمية: إن من بين أسباب ارتفاع نسب الفقر مرده إلى انتشار الجهل والأمية، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة للقضاء على هذه الظاهرة إلا أنها ما تزال مرتفعة خاصة بين الإناث، ولقد كشفت الإحصاءات بأن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى 18٪ عام 2012، بينما كانت في حدود 22٪ عام 2009، و 31.9٪ عام 1998، و 43٪ عام 1990، و 85٪ عام 1962⁽⁷⁾

5-5- التسرب المدرسي: إن السبب الرئيسي الذي يُعزى إليه هذا المشكل هو الفقر أين لا يستطيع بعض الأولياء توفير احتياجات أولادهم مما يضطرهم إلى سحبهم من الدراسة. وقد أكدت وزير التربية والتعليم في افتتاح السنة الدراسية 2015/2014 بأن أكثر من 120 ألف طفل في الابتدائي، و 500 ألف في المتوسط. قد تخلوا عن الدراسة خلال الموسم الفارط،

5-6- الفساد: على الرغم من التحسن النسبي في المستوى المعيشي للعمال في الجزائر إلا أن الفساد المالي والإداري ما زال ينخر في مقدرات الجزائر الاقتصادية والاجتماعية خاصة في السنوات الأخيرة، ويُعرف الفساد انه استخدام الوظيفة للكسب الخاص، وهذا يشمل مدى أوسع من السلوكيات، مثل السلطة الحكومية، يمكن استغلالها لتحقيق منافع خاصة، أو أي ممتلكات يمكن إستغلالها، أو رشوة وتجاوز التشريعات القانونية للمصلحة العامة⁽⁸⁾، وقد حلت الجزائر في المرتبة 88 عالميا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2015 الذي شمل 167 دولة في العالم، برصيد 36 نقطة وفق سلم مرقم من الصفر، الذي يمثل أعلى نسبة فساد، إلى مائة التي تمثل أدنى نسبة فساد.

6- استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر

لقد تنوعت البرامج التي بادرت بها الحكومات المتعاقبة منذ تسعينيات القرن الماضي من أجل التخفيض من نسب الفقر في الجزائر، ولقد كانت في مجملها برامج ذات طابع اجتماعي موجهة مباشرة إلى الفئات المعنية بالمساعدة كالبطالين، والعائلات المعوزة، وسنحاول فيما يلي تبيان أهم هذه البرامج ومدى نجاحتها.

1- برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية

1-1- جهاز الشبكة الاجتماعية:

أ/ منحة التضامن الجزائرية AFS

تطبيق هذه المنحة يعود إلى سنة 1994، وهي موجهة إلى الفئات الاجتماعية المحرومة وغير القادرة على العمل⁽⁹⁾ ولقد كانت قيمة المنحة الجزافية 600 دج/شهر، ثم في سنة 1996 أصبحت تساوي 900 دج/شهر، لتصل سنة 2001 إلى قيمة 1000 دج/شهر، وبقيت على هذه القيمة لغاية سنة 2008 أين ثبتت عند 3000 دج/شهر، ويستفيد الشخص من منحة لإضافية قدرها 120 دج/شهر عن كل فرد مكفول من طرفه على ألا يزيد عدد الأشخاص عن الثلاثة.

ب/ منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG

بدأ العمل بهذه المنحة سنة 1996، وهي موجهة لفئة البطالين الذين هم في سن العمل، ولا يجدون مناصب عمل، وذلك بالمشاركة في أنشطة ذات منفعة عامة تابعة للبلدية عبر كامل التراب الوطني⁽¹⁰⁾.

ومنذ 2001 حددت المنحة الشهرية التي يستفيد منها الأفراد بـ 3000 دج/شهريا، أما أصحاب الورشات فيستفيدون من 4200 دج/شهريا.

وتشير الإحصائيات إلى أن مجموع الوظائف التي وفرت سنة 2008 تقدر بـ 261894 وظيفة، ثم سجلت سنة 2011 ما يقارب 260895 وظيفة⁽¹¹⁾

1-2- برامج التشغيل والإدماج

يعمل هذا الجهاز على المساعدة في القضاء على البطالة، والتي استفحلت بدرجة كبيرة في الجزائر خاصة في أوساط فئة الشباب، وذلك بمساعدة هؤلاء البطالين من أجل خلق أنشطة اقتصادية خاصة بهم، وتندرج هذه الرؤية في:

أ/ أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP- HOMO

انطلق هذا البرنامج سنة 1997 في إطار الشبكة الاجتماعية الممولة من طرف البنك الدولي (في الفترة 1997-2000)، وابتداء من سنة 2001 أصبح يساهم بتحقيق قيمة اقتصادية مضافة للدولة.

ويهدف هذا البرنامج إلى خلق مناصب شغل كثيفة مؤقتة، وعلى حسب الإحصاءات المتوفرة فإن عدد الوظائف التي خلقتها البرامج ذات طابع المنفعة العمومية في سنة 2008 بلغ 13201 وظيفة، و4059 ورشة بغلاف مالي قدره 4.12 مليار دينار وفي سنة 2014 وصل إلى 44827 منصب شغل، وخلق حوالي 20871 ورشة، وارتفاع الغلاف المالي إلى 19.44 مليار دينار⁽¹²⁾ وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسبها هذا البرنامج إلا أنه تفضل هذه الوظائف مؤقتة، وذات أجر زهيد جدا لا تكفي احتياجات العامل، خاصة إذا كانت لديه أسرة أو عائلة يكفلها.

ب/ عقود ما قبل التشغيل CPE

هذا البرنامج موجه لفئة الشباب حاملي الشهادات الجامعية، والتقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، ويستفيدون من مدة ترصص بعقد يمتد إلى سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج سنة 1998. ويتقاضى المستفيد خلال مدة العقد 6000 دج/شهريا بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية في السنة الأولى، و4500 دج لمدة 6 أشهر في حالة التجديد. أما التقنيين الساميين فيتقاضون 4500 دج/شهريا لمدة عام، ثم 3000 دج/شهريا في حالة التجديد لمدة 6 أشهر. في سنة 2008 أعيد النظر في طريقة سير هذا البرنامج ليستبدل برنامج آخر سمي (جهاز الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات PID)، وقد عدلت في البرنامج. وقد ساهمت هذه البرامج منذ اعتمادها في توظيف عدد كبير من الشباب في سنة 2008 كانت عدد المناصب المدرجة 57293 عامل وفي سنة 2014 وصل عدد المناصب إلى 48117 عامل، أغلبهم من فئة الإناث⁽¹³⁾.

ج/ التشغيل الأجور بمبادرة محلية ESIL

البداية الفعلية لهذا البرنامج كانت سنة 1990، ثم تولت وكالة التنمية الاجتماعية تسييره سنة 2002. ويهدف البرنامج إلى إدماج فئة الشباب البطال البالغ أقل من 30 سنة في مناصب شغل مؤقتة تتراوح بين 3 أشهر و6 أشهر، بمنحة شهرية قدرها 2700 دج، وذلك من أجل إكسابهم خبرة وتجربة تسمح لهم بالحصول على مناصب شغل دائمة. ولكن في سنة 2009 استبدل هذا البرنامج برنامج آخر سمي (برنامج أنشطة الإدماج الاجتماعي DIAS) وعدلت فيه بعض بنود البرنامج السابق ليصبح شرط السن بين 18 و40 سنة، ومدة الإدماج إلى سنة (12 شهر) قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج سنة 1998 حوالي 181225 شاب، وارتفع إلى غاية 143414 مستفيد سنة 2009، لينخفض سنة 2010 مع بداية تطبيق النظام الجديد DIAS، ثم يسجل سنة 2014 حوالي 512818 منصب عمل⁽¹⁴⁾.

3-1- جهاز القرض المصغر

دخل هذا البرنامج حيز التطبيق سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر، ثم أدرجت محامه ضمن محام وكالة التنمية الاجتماعية، إلى غاية سنة 2004 أين أنشأت وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)⁽¹⁵⁾، ولقد بلغت عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة قد بلغ 763954 قرض منذ تاريخ نشأة الوكالة وإلى غاية نهاية 2015 موزعين إلى قروض بدون فوائد لشراء مواد أولية بـ 693227 قرض و70727 قرض بدون فوائد لإنشاء مشروع، كما نجد أن نسبة 62.42٪ من القروض استحوذ عليها النساء أي بـ 476834 قرض، ونسبة 37.58٪ من القروض كانت لصالح الذكور⁽¹⁶⁾.

2- برامج ترقية التشغيل

1-2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة C.N.A.C

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 88/94⁽¹⁷⁾ والذي تضمن القانون الأساسي لصندوق التأمين عن البطالة.

ويتكفل الصندوق بكل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليل من عدد العمال أو حل المؤسسات، الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، وذلك بدفع التعويضات للمسرّحين، وفي سنة 2004 استحدث الصندوق آلية أخرى هي إمكانية منح قروض للشباب لتمويل أنشطتهم، والمساهمة في خلق أنشطة للبطالين، وفي سنة 2010 وصل عدد المشاريع الممولة إلى 7465 مشروع، وظف من خلالها 15804 شخص، وفي سنة 2013 مول 21412 مشروع، امتص من خلالها 41786 بطل (18).

2-2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

هي هيئة عمومية، أنشئت سنة 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل، والبالغ من العمر بين 19 و35 سنة. ويمول الجهاز المشاريع التي لا تفوق تكلفتها 10 ملايين دينار، ومن مهامه تكوين الشاب صاحب المشروع، ووضع مخطط العمل، وتقديم مساعدة مالية تتمثل في قرض يقدم على شكل هبة من 28٪ إلى 29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع كما يساعد صاحب المشروع في الحصول على التمويل من البنك بقيمة 70٪ من التكلفة الإجمالية من المشروع، وبمساهمة شخصية تقدر ما بين 1٪ و 2٪ من التكلفة الكلية، كما يستفيد من مزاي أخرى منها الإعفاء الضريبي، وتخفيض التعريفات الجمركية أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة، وقد ساهم هذا البرنامج سنة 2012 إلى تمويل 65812 مشروع، وظف على إثرها 129203 شخص، وفي سنة 2013 مول الجهاز 43039 مشروع، ساهم بخلق 96233 منصب عمل (19).

2-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار A.N.D.I

أنشأت الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات، أوكلت لها متابعة الاستثمار من سنة 1993 إلى 2000، حيث كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (20)، وفي سنة 2001 أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار طبقا للأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001 (21)، ومنذ نشأتها حتى سنة 2015 ساهمت بتوفير 1034016 منصب شغل (22) أي أنها ساهمت بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة والتي أثرت بدورها على نسب الفقر في الجزائر.

3- صندوق الزكاة

إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر، وما يتفرع عنها، ويلحق بها من مشكلات اجتماعية، كما إن من مهمتها مساعدة الدولة المسلمة على تأليف القلوب، وتثبيتها على الإسلام، والزكاة مقدار من المال يؤخذ من الأغنياء ليوزع على الفقراء ليحقق مستوى لائق لمعيشته (23)، وإيماننا من الدولة الجزائرية بأهمية هذه الأداة في المساعدة على القضاء على الفقر، وفي تحقيق التكافل الاجتماعي، ارتأت تنظيم هذه الشعيرة في مؤسسة دينية تعنى بجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، فتم تأسيس صندوق الزكاة سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن و ذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية. وقد ساهم صندوق الزكاة سنة 2004 بمساعدة حوالي 35500 عائلة، وتوزيع 256 قرض حسن، وتطور صندوق الزكاة مع كل سنة ليصل سنة 2010 إلى 150000 عائلة مستفيدة، وتوزيع 3000 قرض حسن (24).

النتائج والتوصيات

النتائج

- إن تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب، نظرا لعدم توفر قاعدة بيانات تتيح دراسة الفقر من كل جوانبه
- إن الأرقام الرسمية المعلن عنها فيما يخص نسب الفقر في الجزائر لا تحاكي أبدا الواقع المعيش
- الانعكاس السلبي لارتفاع نسب الفقر على الجانب الاجتماعي للمجتمع الجزائري، حيث تفشيت الجريمة، والتسرب المدرسي، والبيوت القصدية، والهجرة غير الشرعية.
- ضعف التنسيق بين البرامج المعتمدة في تخفيض الفقر نظرا لما تعانيه هذه البرامج من المحسوبة، حيث نجد استفادة أشخاص من جميع البرامج في حين يبقى آخرون لم يستطيعوا حتى التسجيل في أحد البرامج.

- على الرغم من إنخفاض نسب الفقر منذ سنة 1994 أين سجل 14.1٪ إلى حوالي 5٪ سنة 2005 إلا أن الأرقام والوقائع على الأرض تشير إلى أن جهود الحكومة وبرامجها لم تؤت أكلها على أكمل وجه في التخفيض من الفقر
- إن البرامج وعلى الرغم من توفر الأموال الكبيرة المرصودة لها إلا أنها لم تعالج الأسباب الجوهريه لهذه الظاهرة بل اكتفت بمعالجة الآثار الناجمة عنه فقط، وهي حلول على المدى القصير.

التوصيات

- إن مواجهة الفقر والتخفيف منه تمر عبر عدة قرارات واستراتيجيات، والتي يمكن أن تتضمن النقاط التالية:
- التركيز أكثر على الجانب القياسي لظاهرة الفقر لما لها من أهمية كبيرة في تشخيص دقيق لظاهرة الفقر وتحديد جيوه في الجزائر.
- إستحداث مركز خاص يُعنى بقياس ودراسة ظاهرة الفقر.
- بذل جهود أكبر في ترقية رأس المال البشري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة والتي من شأنها أن تساهم في القضاء على الفقر.
- الزيادة من توفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن خاصة في المناطق الداخلية حتى لا يشعر أصحاب هذه المناطق بالتمييز وتساوى فرص الحياة الكريمة بين سكان كل المناطق في الجزائر.
- تمكين كل الأفراد من حقهم في صنع القرار بالبلاد، يؤدي إلى تنمية اجتماعية ومنه نحو القضاء على الفقر.

الهوامش

- (1): الياسري حميد ياسر، " مؤشرات الفقر في الوطن العربي- دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد الحادي عشر: العدد 4/2008 ص 259
- (2): باقر محمد حسين " قياس الفقر في التطبيق " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 2007 ص 01
- (3): مصطفى احمد حامد رضوان " الفقر في ظل العولمة- دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث " الدار الجامعية مصر 2011 ص 37
- (4): النجفي سالم توفيق، أحمد فتحي عبد المجيد " السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة خاصة إلى الوطن العربي " مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت 2008 ص ص 45-46
- (5): مقال منشور في موقع www.eldjaironline.net السبت، 19 ديسمبر 2015، تاريخ الاطلاع 2015/12/30
- (6): موقع جريدة الشروق، www.echoroukonline.com ليوم 2014/10/12، تاريخ الاطلاع 2015/09/11
- (7): قودقورين حاج، " ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص 23.
- (8): سالم علي عبد الهادي وحادي أحمد حميد، " تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والإستراتيجية الوطنية المقترحة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، العراق، 2015، ص 164
- (9) " ADS " diagnostic fonctionnel et organisationnel de l'ADS-enjeux et défis de l'agence" (10) ADS op.cit. p 15
- (11): تقرير التنمية البشرية 2013-2015 CNES
- (12): تقرير التنمية البشرية 2013-2015 CNES
- (13): تقرير التنمية البشرية 2013-2015 CNES
- (14): تقرير التنمية البشرية 2015 CNES وحوصلة ONS رقم 31 2001
- (15): الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz
- (16): الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz
- (17): مرسوم 88/94 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 06 جويلية 1994 المتعلق بالقانون الأساسي للصندوق.
- (18): الديوان الوطني للإحصائيات، نشرية رقم 44، 2014

- (19): الديوان الوطني للإحصائيات، نشرية رقم 44، 2014
- (20): الموقع الرسمي للوكالة WWW.ANDI.DZ
- (21): أنظر الأمر رقم 03/01 مؤرخ في 20 أوت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار.
- (22): إحصائيات الوكالة من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- (23): القرضاوي يوسف، "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها" الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر، 2001 ص ص 21-22
- (24): موقع وزارة الشؤون الدينية